

تطبيق مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

حامد عبد الحسين خضير أملح*

أ.م. د. محمد ناجي محمد الزبيدي

الملخص

التنوع الاقتصادي هو تعدد مصادر الدخل وهذا ما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد في حالة عدم تنوعه , ومن خلال تطبيق مؤشرات التنوع الاقتصادي المتمثلة بمعدل ودرجة تغير الهيكل الاقتصادي , ودرجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط , ونسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية , و الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد المحلي , ونسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات الكلية , على الاقتصاد العراقي , اتضح انه اقتصاد احادي الجانب (ريعي) أي يعتمد على المورد النفطي بالدرجة الاساس , وبما إن النفط سلعة دولية , إذن سوف تتحدد اسعاره دولياً , ولا يستطيع العراق أو أي بلد نفطي من تحديد اسعاره بالشكل المرغوب , وهذا ما يؤثر سلباً على الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والتجارة والخارجية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .

Abstract

Economic diversity is a multiplicity of sources of income and this reduces the risk to the case of non-diversity of the economy, and through the application of economic diversification indicators of a rate and degree of change in the economic structure, the degree of instability of GDP and its relationship to the instability of oil prices, and the proportion of oil revenues from revenue college, and the relative importance of the private sector in the local economy, and the proportion of non-oil exports contribution to the sum of total exports, on the Iraqi economy, it became clear that a unilateral economy side (yield), which depends on oil supplier class basis, and since the oil international commodity, permission will be determined prices internationally, and cannot Iraq or any other country to determine oil prices as desirable, and this is what a negative impact on the state budget and GDP, trade, foreign affairs and other economic and social variables.

المقدمة

إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ذو سمه ريعية أي انه يعتمد على مورد واحد وهو المورد النفطي ونتيجة الاعتماد المفرط على هذا المورد سوف تظهر مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وغيرها , وعليه فان التخلص من هذه المشاكل ولو بصفة عامة ينبغي وضع الحلول الخاصة بعدم الاعتماد المفرط على المورد الأحادي(النفط) والتي كان من المفروض ان يتم توجيه جزء كبير من الموارد النفطية نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة من اجل

* بحث مستل من رسالة ماجستير

توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنويع الاقتصادي لان هذا الأخير يعمل على تنشيط كافة القطاعات الاقتصادي ومن ثم تحقيق قدر اكبر من الموارد والأرباح وبالتالي تكون هناك مرونة اكبر لفرض الضرائب وغيرها وزيادة إيرادات الموازنة ومن ثم زيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ومن ثم تقليل البطالة وهكذا... إذن أهمية البحث تأتي من دور وأهمية تفعيل التنويع الاقتصادي للاقتصاد العراقي , الذي يعاني من تلك السمة(الريعية) , أي من اجل تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي عندما تتقل بأسعار المورد الواحد(النفط) في أسواق النفط العالمية بالإضافة إلى منافسة مصادر الطاقة المتجددة إلى النفط الناضب مستقبلا .

مشكلة البحث: تتمثل باعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي تاركا وراءه القطاعات الاقتصادية الأخرى , أي انه اقتصاد غير متنوع , هذا ما يعمل على جعل الاقتصاد العراقي عرضة للمشاكل والمخاطر والتقلبات التي تصيب القطاع النفطي من حيث أسعار النفط العالمية أو من حيث ارتفاع أسعار الآلات والمكائن والمعدات اللازمة للصناعة النفطية أو من حيث منافسة مصادر الطاقة البديلة له .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها(إن تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاقتصاد العراقي سوف توضح مدى تركيز وعمق أحادية الاقتصاد العراقي وعدم تنوعه نتيجة اعتماده على القطاع النفطي).

هدف البحث: يهدف البحث إلى محاولة كشف الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي من خلال تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي عليه .

هيكلية البحث: تم تناول البحث في ثلاثة مباحث , تضمن المبحث الأول مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته ومؤشراته. أما المبحث الثاني فانه تضمن سمات الاقتصاد العراقي ومساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في حين إن المبحث الثالث والأخير تناول تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي : -

أولا - مفهوم التنويع الاقتصادي :

يُعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهْدَف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مَوْلدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد , حيث ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل⁽¹⁾. كما وينصرف معنا لتنويع إلنا لرغبة فيفتح يق عدد أكبر

1 - رحيق حكمت ناصر , فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي "رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد, 2013 , ص6 .

لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي منشأها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاع متنوعة، دون إن يقتضيا لأمر أن تكون تلك القطاعات ذا تميز نسبة عالية. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عد دمن هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدا ثل يمكنها أنت حلم حلا لمورد الوحيد. ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلد ان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم⁽²⁾.

ثانيا- أهمية التنوع الاقتصادي :

إن أهمية وضرة التنوع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد ، وبما إن للتنوع هذه الأهمية الكبيرة ،إذن يجب على جميع البلدان ذات المورد الواحد ومن بينها العراق إن تسلك طريق التنوع الاقتصادي ، من اجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات ، وذلك من خلال الخبرة الذاتية (الأكاديمي صاحب الاختصاص ، القطاع العام ، القطاع الخاص) مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة لان الأولى تفيدينا في النجاح . أما الثانية(الفاشلة) فتفيدينا في التجنب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها والتي لو لم نتجنبها فان عملية التنوع الاقتصادي تحتاج إلى تكاليف هائلة و فترة زمنية طويلة جدا . فالتنوع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول فهو يُحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف ، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة لتستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص ، وبالتالي تقليص البطالة ، وكذلك يؤدي التنوع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية ، والنتائج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات⁽³⁾ .بمعنى آخر إن التنوع الاقتصادي يتضمن "أولويتين" مهمتين الأولى بناء اقتصاد مستدام ، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي . أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع .ويرتبط الالتزام بهاتين الأولويتين بالعمل المتواصل في سبعة مجالات هي⁽⁴⁾:الأول ، بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ، الثاني ، تبني سياسة مالية منضبطة ، الثالث ، إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية ، الرابع ، زيادة كفاءة سوق العمل ، الخامس ، تطوير البنية التحتية ، السادس ، تطوير قوة العمل ، السابع ، تمكين الأسواق المالية من أن تصبحا لممول الرئيسي للمشاريع

ثالثا- مؤشرات التنوع الاقتصادي :

1 - معدل ودرجة تغير الهيكل الاقتصادي: ويستدل عليه من خلال النسب المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع

2 - عاطف لافي مرزوك ، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 24 ، 2013 ، ص 7 .

3- رحيق حكمت ناصر ، مصدر سابق ، 8 .

4 - عمر الشهابي وآخرون ، الثابت والمتحول 2014 الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014 ، ص 162 .

الزمن , أو من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع⁽⁵⁾, لان الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة , أي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي⁽⁶⁾ , حيث إن الهيكل الاقتصادي يعني مجموعة من العلاقات ثابتة نسبيا في النظام الاجتماعي والاقتصادي⁽⁷⁾ هذا يعني إن أي تغير في هذه العلاقات الثابتة وعدم الالتزام بالنسبة الثابتة لكل قطاع فان هناك توجه نحو أحادية الاقتصاد وعدم تنوعه .

2 - درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: بما إن الناتج المحلي الإجمالي يتكون من مجموع الأنشطة الاقتصادية بما فيها القطاع النفطي , وبما إن مجموع الأنشطة الاقتصادية ما عدا القطاع النفطي هي ذات مشاركة محدودة جدا في ذلك الناتج , فان الناتج المحلي سوف يعتمد ويرتبط بشكل وثيق بالنفط الذي يتميز بتذبذب أسعاره بين فترة وأخرى , حيث أشارت وكالة الطاقة الأمريكية إلى صيغة حسابية مفادها إن مقابل كل 10 دولارات زيادة في سعر برميل النفط سينجم عنها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0,05% و 0,1% فقط⁽⁸⁾ وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار الناتج المحلي , ومن هنا يتضح عدم وجود التنوع الاقتصادي .

3-نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية : يتحقق التنوع الاقتصادي في بلد ما عندما لا يطغى إيراد نشاط ما على الإيرادات الأخرى وخصوصا إذا كان ذلك الإيراد ريعيا كالإيراد النفطي , فعندما ترتفع إيرادات النفط مقابل ثبات نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى , فضلاً عن انخفاضها , فإن ذلك يعني اتجاه الاقتصاد نحو سمة الاحادية وبالتالي فهو يشير إلى عدم تنوع الاقتصاد , لأن الاقتصاد المتنوع يتميز بتعدد مصادر الدخل سواء على مستوى القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي والكهربائي وغيرها أو على مستوى عوائد الاستثمارات في الداخل و الخارج سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر , أو على مستوى الإيرادات الأخرى التي تحصل عليها الدولة كالرسوم والضرائب التي تعتبر مؤشرا للتنوع الاقتصادي حيث إن تعدد أنواع الضرائب سوف يؤدي إلى ضخامة الإيرادات وانعدام العجز في الموازنة وزيادة كفاءة الاقتصاد وعدم تعرضه للمخاطر والتقلبات .

4 - مقدار الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد المحلي :أي كلما ترتفع أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لأي بلد فإن ذلك البلد نراه يحقق تطور اقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية وذلك لما للقطاع الخاص من مزايا ايجابية وأهمها التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وانعدام هدر الموارد بالإضافة إلى المنافسة التي تخلق مزايا ضمن نوعية السلعة بالإضافة إلى ضغط التكاليف وانخفاض الاسعار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب ومن ثم زيادة المبيعات وتحقيق الارباح , وبما إن القطاع الخاص له القدرة والقابلية على

5 - رحيق حكمتناصر , مصدر سابق , ص12

6 - حسن شناوة مجيد , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة واسط , المجلد الأول , العدد (5) , 2011 , ص 115 .

7 - نفس المصدر , ص 117 .

8 - قصي عبد الكريم إبراهيم , أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا) , منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة- دمشق , 2010 , ص 157 ,

التحرك بمرونة والانفتاح على العالم الخارجي وجلب أفضل الآلات والمعدات والمكائن وغيرها , فإن كل ذلك يساهم وبشكل فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي , وكل ذلك لا يعني إلغاء دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وذلك لما له من دور مهم في دعم القطاع الخاص نفسه . وتتم ملاحظة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد المحلي من خلال النظر إلى نسبة مشاركة القطاع الخاص في رأس المال الثابت أو الناتج المحلي الإجمالي أو غيرها , مقارنةً بمساهمة القطاع العام .

5- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات الوطنية :تعتبر الصادرات احد روافد الاقتصاد وذات تأثير مهم فيه وهذا التأثير تارة يكون ايجابي عندما تتزايد الصادرات بشكل متنوع , وتارة يكون سلبي عندما يكون التصدير أحادي الجانب (النفط فقط) ويمكن قياس هذا الأخير وذلك من خلال سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات (عادة من 60 % إلى 95 % من إجمالي الصادرات)⁽⁹⁾. إن التزايد في الصادرات النفطية لا بد إن يكون بشكل متوازن مع الصادرات غير النفطية كي لا تتحقق التبعية للنفط , الذي يتميز بتذبذب أسعاره , من قبل القطاعات الأخرى لان التبعية من قبل القطاعات الاقتصادية لقطاع معين سوف تمنع تحقيق التنويع الاقتصادي .

المبحث الثاني : الخصائص المميزة للاقتصاد العراقي وأهم الأنشطة الاقتصادية فيه

أولاً- سمات الاقتصاد العراقي: بما إن لكل بلد موارد وخيرات تختلف عن موارد وخيرات البلدان الأخرى , فان كل بلد له خصائصه التي تميزه عن باقي البلدان الأخرى , والعراق احد هذه البلدان حيث انه يتميز بالسمات الآتية :

1- الاعتماد على مورد واحد :

إن اعتماد البلاد الكبيرة على إيرادات النفط في تمويل الجزء الأعظم من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي قد أدى إلى انخفاض الإيرادات غير النفطية⁽¹⁰⁾. وهذا يعني إن صورة التشوّه في هيكلية الاقتصاد العراقي وزيادة اعتماده على قطاع أحادي , هو تصدير النفط الخام, سوف تكون أكثر وضوحاً من خلال استقراء جدول مقارنة لمساهماتهم النشاطات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹¹⁾ . لان الاقتصاد العراقي يعاني أصلاً من أزمة بنيوية تستدعي معالجات وإصلاحات جذرية ذات بعد اقتصادي . اجتماعي . حيث نجد إن الاقتصاد العراقي يعتمد أساساً على الربيع النقطي , مقابل انحسار القطاعات الإنتاجية الأخرى ما يؤثر على

⁹ - تيري لاين كارل , حوكمة لعنة الموارد , منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط, ص 26 , بحث متاح على الموقع التالي:

<http://openoil.net/teachyourselfar>

¹⁰ - وليد خليف جبارة , النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات , العراق حالة دراسية للمدة 2003 – 2009 , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية , بغداد , 2011 , ص 80.

¹¹ - كاملا لعضاض , هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية , عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة , مقال منشور على

الموقع التالي :<http://iraqieconomists.net/ar/2013/04/13/>

الاقتصاد وخطته صعوداً ونزولاً كون النفط سلعة ناضبة وخاضعة لتقلبات السوق العالمية والقوى المهيمنة⁽¹²⁾. وكما هو واضح في جدول (1).

2- اختلال الهيكل الإنتاجي :

يعرف الهيكل الإنتاجي على إنه " مجموعة من النسب والعلاقات التي تمثل في نهاية الأمر الصورة الكلية لخصائص ونوعية الاقتصاد , فضلاً عن إنها تعكس وبدقة إمكاناته الفعلية ودرجة تقدمه أو تخلفه " ويعرف أيضاً على إنه " هو تلك العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي معين , تشكل مؤسساته ومكوناته المختلفة نماذج معينة في تخصيص الموارد وتطويرها وبشكل يميزها عن غيرها " (13). وبناءً على ذلك نستنتج إن الاقتصاد العراقي مُصاب باختلال الهيكل الإنتاجي لأنه مُعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي على رغم الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها من زراعة وتجارة وسياحة وغيرها , حيث تشير الإحصائيات إلى إن ما بعد 2003 أصبح قطاع النفط يحتل نسبة عالية تتراوح ما بين (94- 98 %) من الإيرادات الفعلية إما بقية القطاعات الأخرى فإنها تشكل نسبة (2- 5 %) من الإيرادات (14) , وهذا ما يعني ضعف العلاقات التشابكية ما بين القطاعات الاقتصادية العراقية , لأنه لو كانت تلك العلاقات التشابكية قوية إلى حد ما , لما وصلت نسبة إيرادات القطاعات الأخرى إلى هذه النسبة المتدنية وهذا يعني حصول اختلال في هيكل الإنتاج فالزراعة والصناعة وخصوصاً التحويلية لم تساهم بشكل فعّال في الاقتصاد العراقي .

3- اختلال التجارة الخارجية :

إن اختلال التجارة الخارجية هو اختلال متولد من اختلال الهيكل الإنتاجي , حيث إن زيادة الاعتماد على القطاع النفطي يعني زيادة صادراته إلى الخارج , والتي تدخل في حساب الميزان التجاري موضحة الفائض الذي يحصل فيه , وهذا ما يولد عوائد ضخمة تُقلل من أهمية تفعيل المنتجات الأخرى وبالتالي حدوث ما يعرف بالتركز السلعي للصادرات إي إن الدولة لا تصدر إلا سلعة واحدة وهي النفط , الذي يكون محفوفاً بكثير من المخاطر نتيجة ارتباطه بالعوامل الخارجية فضلاً عن العوامل الداخلية , وإن عدم الاهتمام بتفعيل القطاعات الأخرى والاسترخاء على وسادة النفط , يعني زيادة الاستيرادات من المنتجات الأخرى التي لم تعطى الأهمية وحصول ما يعرف بالانكشاف التجاري , أي إن زيادة عوائد النفط وبشكل كبير تعمل على خلق فجوة كبيرة بين العرض الكلي والطلب الكلي وهذه الفجوة يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد لأن الجهاز الإنتاجي يتسم بعدم المرونة وعدم الاستقرار (15) . فميزان المدفوعات العراقي يعاني من عجز تام في حقيقته وإن كانت فقرة الميزان التجاري تسجل فائضاً , لكنه فائض ناتج عن فهم خاطئ في الحسابات القومية التي لا تفرق بين الثروة بوصفها (رصيد) والدخل بوصفه (تيار أو

12 - شهاب احمد الفضلي , الاقتصاد العراقي والتحويلات السياسية على الموقع التالي

<http://www.madarik.org/mag9-10/3.htm>,

13- مازن حسن الباشا , التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية , الطبعة الأولى , دار الأيام للنشر والتوزيع , عمان - الأردن , 2013 , ص 50 .

14- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري , أثر الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط , 2012 , ص 118 .

15 -كامل علاوي كاظم , دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي , بحث منشور , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد الأول , العدد (2) , السنة الأولى , 2005 , ص 9 .

تدفق) ، وبالتالي يحصل تضخم للقيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية ، ويترتب على ذلك مغالطات كثيرة في مقدمتها المبالغة في حجم الدخل القومي⁽¹⁶⁾ .

4- البطالة والفقر :

تفاقت مشكلة البطالة في العراق بعد سقوط النظام السابق في 9/4/2003 وتحولت إلى معضلة عجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد الحلول المناسبة لها⁽¹⁷⁾ ، فهي أخذت تشكلها جسماً قلقاً للدولة بعد إن تفاقت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة إلى الارتفاع ليصل إلى 28% حسب مسح التشغيل والبطالة لعام 2003 ثم تراجع إلى 18% عام 2006 وإلى 15% عام 2008 وهذا الانخفاض يعزى إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنته الحكومة بعد عام 2005 والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني⁽¹⁸⁾ ، وهذا ما يفسر الدور الكبير للقطاع العام في الاقتصاد العراقي . وعلى رغم الانخفاض الذي حصل في معدل البطالة نتيجة إتباع الدولة ما يعرف بشبكة الرعاية الاجتماعية الذي رصدت الدولة له 330 مليون دولار أمريكي في عام 2007 من أجل التخفيف من حدة الفقر والبطالة⁽¹⁹⁾ إلا أنه ما زال مرتفعاً لأن معدل البطالة الطبيعي هو 4% والذي يعتبره البعض هدفاً مؤقتاً⁽²⁰⁾ . وإما من ناحية الفقر فإن تاريخ العراق الاقتصادي الحديث يعتبر أبرز مثل على التناقض الصارخ في العالم، بين وفرة الثروات الطبيعية وضآلة المنجزات، أو بين غنى البلاد وفقر السكان، حيث يجمع العراق بين وفرة المياه والمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مع قلة نسبه في عدد السكان وموارد طائلة من النفط⁽²¹⁾، إلا إنه ما زال وسيبقى يعاني من الحرمان الذي أصاب سكانه ، مالم تتخذ الإجراءات والأساليب اللازمة والمناسبة للتخفيف من حدة الفقر . على رغم التراجع الذي حصل لصادرات العراق النفطية ما بعد عام 2003 إلا إن هناك تغير في توزيع الثروات حيث أصبحت تعويضات المشتغلين 19.7% وفائض العمليات 80.3% انعكس إيجاباً في إعادة ترميم وإيجاد طبقة وسطى من الموظفين الحكوميين والعسكريين ، كانت قد ذابت في

ظل النظام السابق والحصار الاقتصادي إلا إن ذلك لازال دون مستوى الطموح ولازال هنالك 23% من الشعب العراقي دون خط الفقر⁽²²⁾ .

16- عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة ، الطبعة الأولى ، مطبعة البيئة ، مركز العراق للدراسات الإستراتيجية ، العراق ، 2008 ، ص 43 .

17- نفس المصدر ، ص 71 .

18- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) ، بغداد ، كانون الأول ، 2009 ، ص 36-37 .

19- عبد الجبار عبود الحلفي ، مصدر سابق ، ص 75 .

20- مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، الطبعة الأولى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 ، ص 438 .

21- يوسف عبد الله صايغ ، اقتصادات العالم العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1992 ، ص 19 .

22- عبد الحسين العنبيكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية .. خيارات الانطلاق ، الطبعة الأولى ، الناشر مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقى ، 2013 ، ص 94 .

ثانياً- مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

تباينت نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة التنمية للاقتصاد العراقي , إلا إن هذا التباين رافقته حقيقة ثابتة وهي تبوء قطاع النفط والتعدين أعلى نسبة مساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي مع تذبذب نسب المساهمة هذه , وارتباطها بالظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والدولية. ويمكن توضيح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي , ولكن بالنظر إلى الأنشطة الانتاجية فقط كالقطاع الزراعي والصناعي والكهرباء والماء والبناء والتشييد , من دون النظر إلى الأنشطة التوزيعية كالنقل والاتصالات والخزن وتجارة الجملة والمفرد , والأنشطة الخدمية كالقطاع المصرفي والتأمين وملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية , وذلك لمنع الاسهاب في الشرح من ناحية , وتبعية هذه الأنشطة (التوزيعية والخدمية) للأنشطة الانتاجية من ناحية أخرى على ضوء الجدول التالي

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية في العراق ، للمدة (2003-2013) مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات و الصيد إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات والخزن إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع تجارة المفرد والفنادق وما شابه إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين والخدمات والعقارات إلى % GDP	نسبة مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية إلى % GDP
2003	29585788.6	8.41	67.86	1.03	0.22	0.73	7.7	6.46	1.32	6.27
2004	53235358.7	6.86	57.83	1.62	0.81	1.26	8.32	6.1	6.83	10.37
2005	73533598.6	6.82	57.44	1.31	0.8	3.64	8.01	5.71	7.44	8.83
2006	95587954.8	5.83	54.99	1.54	0.82	3.61	7.05	6.54	8.41	11.21
2007	11145581.4	4.95	55.52	1.93	0.97	4.96	0.89	6.96	9.89	13.93
2008	157026061.6	3.74	55.63	1.57	1.16	4.07	5.36	5.23	8.44	14.8
2009	131275592.6	5.28	44.57	2.96	1.96	5.4	7.86	7.95	4.86	19.16
2010	159607123.6	5.24	47.97	2.39	1.74	5.31	6.29	7.73	4.5	18.83
2011	211309950.6	4.2	54.7	1.8	1.3	4.9	4.9	6.6	8.5	13.1
2012	244502646.1	4.08	53.17	1.71	0.99	5.62	4.72	6.29	8.69	14.73
2013*	267395000.6	4	48	2.7	1.5	8.4	5.6	5.6	8.2	16
المتوسط العام	130382241.56	5.40	54.33	1.87	1.12	4.35	6.06	6.47	7.01	13.38

المصدر : سوزان علي مرزة الطائي , القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع إشارة

خاصة إلى العراق , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء , 2014 , ص 110 .

*بيانات عام 2013 مأخوذة من :المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام

2013 , ملحق جدول (2) .

نرى وبشكل واضح من خلال الجدول أعلاه إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي اي انه يعتمد على الموارد التي لم يساهم في تكوينها اقتصادياً وسوف نلاحظ ذلك في قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية , واعتماد القطاعات الأخرى عليه, فبالنسبة للقطاع الزراعي نلاحظ إن نسب مساهمة القطاع الزراعي قد تباينت في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة إلا إن ذلك التباين رافقه حقيقة واضحة وهي إن نسب المساهمة لهذا القطاع آخذة بالانخفاض , أي إنها بلغت في

عام 2003 ما يساوي 8.41 % من الناتج المحلي ثم أخذت بالارتفاع والانخفاض الى إن بلغت 4.0 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 أي إنها انخفضت بمقدار النصف , ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة عوامل تتمثل في انهيار البنى التحتية الرئيسية والمساعدة للقطاع الزراعي , العوامل الطبيعية التي تؤثر على الزراعة بشكل مباشر المتمثلة ارتفاع نسبة الملوحة في التربة وانخفاض نسبة هطول الأمطار ندرة المياه في فصل الصيف وغيرها , العوامل السياسية والأمنية فالخلافات السياسية تؤثر على الوضع الأمني الذي ينعكس بشكل مباشر على الوضع الزراعي وهذا ما شاهدناه خلال 2005 - 2008 , العوامل الاقتصادية مثلاً سياسة الدولة تجاه الزراعة (الدعم) , القروض , التكنولوجيا , المنافسة الأجنبية , ... والعامل الأخير والأهم هو زيادة الاعتماد على العوائد النفطية دون الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وعلى رأسها الزراعة والصناعة التحويلية .

أما بالنسبة لقطاع التعدين والمقالع (الصناعة الاستخراجية), فيسيطر عليه عنصر النفط , لذلك دائماً ما يسمى هذا القطاع بالقطاع النفطي الذي له علاقة قوية بالاقتصاد العراقي , إذ إن القطاع النفطي يلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في التنمية الاقتصادية , وتعتمد موازنة الحكومة وبشكل كبير على العوائد النفطية , والتي تشكل ما نسبة 97% من مجموع الإيرادات الحكومية , وعليه فهو يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية من العملات الأجنبية وبالتالي تكمن أهميته الإستراتيجية في تمويل أوجه الإنفاق الاستثماري اللازم لعملية إعادة أعمار العراق⁽²³⁾ . فعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمته من 67.86 % في عام 2003 إلى 48 % في عام 2013 إلا إنها مازالت مرتفعة ولم تتخفف إلى النصف كما حصل في الزراعة , وقياساً بمساهمة القطاعات الأخرى . وتكمن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاحتياطي النفطي الذي يتراوح (112 - 200) وهذه البيانات تعود إلى عام 2001 , ويشير المختصين من الجيولوجيين إلى انه سوف يزداد بمقدار 45 - 100 مليار برميل احتياطي⁽²⁴⁾ , كذلك يرجع إلى ارتفاع إنتاج النفط ما بين نهاية عام 2002 وبداية عام 2003 عندما وصل إلى 2.580 ألف برميل يومياً في كانون الثاني 2003 قبل احتلال العراق⁽²⁵⁾ , وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج ما بعد منتصف عام 2003 وذلك بسبب ظروف الاحتلال وتداعياته على الوضع الأمني والاقتصادي وكذلك في 2004 , ثم أخذ بالارتفاع اعتباراً من ايار 2005 حيث بلغ الإنتاج الصافي (1.9) مليون برميل يومياً , واستمر الإنتاج بهذه الطريقة البسيطة . وحسب تقديرات خطة التنمية الوطنية بان صادرات النفط سوف ترتفع من 2.150 ألف برميل يومياً في عام 2010 إلى 3.100 ألف برميل يومياً في عام 2014 , وذلك بما يتوافق مع ما يعقده العراق من عقود مع الشركات الأجنبية لزيادة كمية إنتاج وتصدير النفط .⁽²⁶⁾

أما قطاع الصناعة التحويلية , فعلى الرغم من إن العراق يمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية والبشرية تؤمن ميزة نسبية لكثير من الأنشطة الصناعية كالصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية والأسمدة والأسمنت والصناعات الغذائية, مما يشكل منطلقاً مهماً لتنويع الاقتصاد الوطني وتنشيط مساهمة القطاع الخاص وتأمين فرص العمل⁽²⁷⁾ , إلا إنه مازال يخضع لاقتصاد قصير العمر يسمى بـ "الاقتصاد الريعي" ليس هذا فحسب بل إن هذا الاقتصاد له سلبات جانبية أخرى كثيرة منها البطالة والتضخم

²³- أحمد جاسم جبار الياسري , النفط ومستقبل التنمية في العراق , الطبعة الثالثة , الناشر شركة العارف للمطبوعات , بيروت لبنان , 2010 , ص 116 .

²⁴- عاطف لافي مرزوك , تطور القطاع النفطي والإدارة الريعية تقييم وحلول , مجلة دراسات اقتصادية , العدد 27 , بغداد , 2012 , ص 75 .

²⁵- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري , مصدر , سابق , ص 125 .

²⁶- وزارة التخطيط (خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) , مصدر سابق , ص 26 .

²⁷- نفس المصدر , ص 26 .

وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات فضلاً عن المشاكل السياسية والاجتماعية والإقليمية والدولية. كانت ومازالت مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة فكانت في عام 2003 تساوي 1.03 % لكنها ارتفعت في عام 2013 لتصل إلى 1.87 % , ويرجع السبب في انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع إلى الإدارة البلد سواء السابقة أم الحالية , لأنها غدت تبحث عن المكاسب المادية والاجتماعية من خلال زيادة عبئها على العوائد النفطية التي تتسم بالعمر القصير , فلم تفكر تفكيراً منطقياً لإدامة مكاسبها من خلال تثبيت ركن من أركان الاقتصاد المتمثل بالصناعة التحويلية التي تعمل بدورها على تنشيط الركن الثاني ألا وهو القطاع الزراعي وهلم جراً , فالإدارة الحالية لم تعمل على التفعيل الحقيقي للصناعة التحويلية , ولم تقسح المجال أمام القطاع الخاص ليقود الاقتصاد العراقي بمركبة الصناعة التحويلية , وذلك من خلال توفير ما يحتاجه من أجل الوقوف على قدميه . أما بالنسبة لقطاع الكهرباء , فنلاحظ من خلال الجدول إن نسبة مساهمته كانت منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003 - 2013 ويرجع السبب في ذلك إلى هشاشة الوضع الأمني والسياسي وأنخفاض الإنتاج في الطاقة بقسميها لنفطي وإنتاج الكهرباء إلى أدنى مستوياته، وأصبحت سياسة الطاقة تركز على تحقيق زيادة في الاحتياطيات النفطية والغازية والتوسع بطاقات إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز وتلبية الاحتياج المحلي المتنامي للمنتجات النفطية والغاز وتحسين نوعيته وكذلك دعوة الشركات الأجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز بموجب عقود استثمارية منها عقود مشاركة الإنتاج , إن هذا الاهتمام بالقطاع النفطي عمل على تذويب أهمية القطاع الكهربائي , مما جعل عجز توليد الطاقة يأخذ بالتزايد وذلك بسبب نتائج توقف الخطط التنموية وزيادة استهلاك الطاقة من قبل المستهلك مما نجم عنها تزايد فجوة العجز حيث بلغت طاقة التوليد المتحققة كمتوسط سنوي 3409 ميكا واط مقابل طلب 4653 ميكا واط خلال عام 2003 أي بنسبة عجز مقدارها 27 % (28) , فلم يتجاوز متوسط نسبة المساهمة بالنسبة لهذا القطاع عن 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة , ويرجع ذلك الانخفاض إلى تقادم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع , وعدم كفاية الوقود المطلوب للتشغيل بصورة مستمرة كما ونوعاً , وشحة المياه وتأثيرها على تشغيل المحطات الكهرومائية , وصعوبة تلبية المتطلبات البيئية خصوصاً بالنسبة للمشاريع القديمة , وقلة القوى العاملة المدربة , والوضع الأمني غير المستقر , وصعوبة الإيفاء بالالتزامات المالية التي تعرق لتنفيذ الخطط الاستثمارية , والتعرفة المدعومة وتخلف الوعي في استهلاك الكهرباء وأخيراً قطاع البناء والتشييد , نلاحظ من خلال الجدول إن هذا القطاع ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 0.73 % في عام 2003 إلى 8.4 % في عام 2013 , حيث بلغ نمو هذا القطاع خلال المدة المدروسة 10.5 %* ويمكن الرجوع هذا التطور إلى العوائد النفطية التي أخذت ترتفع تدريجياً نتيجة رفع الحصار الاقتصادي عام 2003 وزيادة التصدير من ناحية , وارتفاع أسعار النفط من ناحية أخرى , ومن ثم زيادة النفقات الحكومية بشقيها الاستهلاكية والاستثمارية , فالأولى تعنى بزيادة رواتب الموظفين وهذا ما يؤدي إلى زيادة البناء والتشييد , والثانية (النفقات الاستثمارية) تعنى بزيادة الأبنية للدوائر والمؤسسات التوزيعية والخدمية والمنشآت الانتاجية , وأخيراً ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثالث: تطبيق مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراق

ضمن هذا المبحث سيتم تطبيق مؤشرات التنوع الاقتصادي النظرية على الاقتصاد العراقي ومعرفة النتائج من خلال تطبيق هذا التطبيق , أي معرفة هل إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد متنوع أم إنه يعتمد وبشكل كبير على قطاع معين كالنفط مثلاً, وذلك من خلال المؤشرات التالية : -

1- معدل ودرجة تغير الهيكل الاقتصادي :

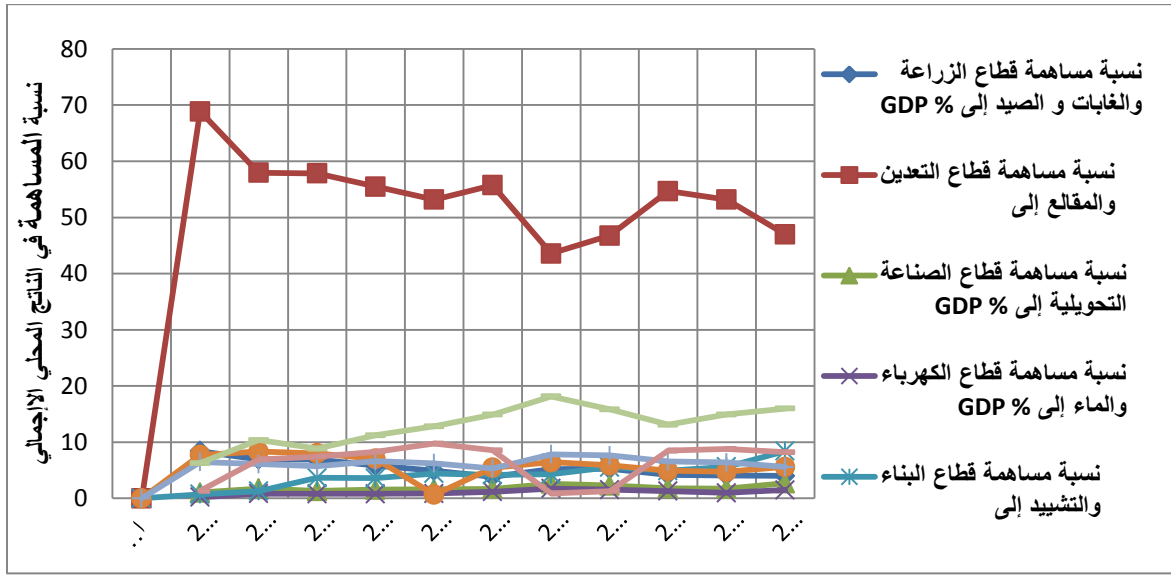
تم التعرف في المبحث الأول على معدل ودرجة تغير الهيكل الاقتصادي , لكن حالياً سوف نوضح ذلك من خلال الشكل التالي والذي يوضح الاختلال الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي , حيث نلاحظ من خلال الشكل أدناه إن المسار الأحمر والذي يشير إلى قطاع التعدين والمقالع الذي يسيطر عليه قطاع النفط , يمتلك حصة الأسد في الناتج المحلي الإجمالي , إذ لم تتخفف نسبة مساهمته عن 50 % باستثناء ثلاثة أعوام 2009 و 2010 و 2013 , فبلغت نسبة المساهمة في العامين 43.57 % و 46.77 % في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي وهذا الانخفاض يعود للأزمة المالية العالمية التي عصفت بأسعار النفط فانخفضت من 140 دولار للبرميل الواحد في تموز عام 2008 إلى 33 دولار للبرميل الواحد في كانون الثاني عام 2009⁽²⁹⁾, وهذا ما تسبب في انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي , إما في عام 2013 انخفضت نسبة المساهمة للقطاع النفطي إلى 47 % من الناتج المحلي الإجمالي وهي أقل انخفاضاً من الانخفاضات السابقة التي حصلت في 2009 و 2010 , في حين إن نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً السلعية لم تتجاوز نسبة الـ 10 % باستثناء قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية علماً إنه قطاع خدمي, يُنتج الخبراء والعلماء والكفاءات , في البلدان المتقدمة وليس في بلداننا النامية . ويمكن أن نلاحظ من خلال الشكل أدناه إن هناك فرق شاسع ما بين نسبة مساهمة القطاع النفطي وبين نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003 - 2013 . وبما إن الصناعة النفطية هي صناعة كثيفة رأس المال لذا فهي بحاجة إلى رأس المال أكثر من العمل , وبالتالي فهي لن تستوعب البطالة, وهذه مشكلة أخرى تضاف إلى مشكلة زيادة الاعتماد على القطاع النفطي , وهذا ما يعني إن الاقتصاد العراقي انقسم إلى قسمين منفصلين ومتمايزين , الأول حديث يضم النفط ومشروعاته (حديث قياساً بإنتاجية القطاعات الأخرى وإلا يكون غير حديث لو قُرُن بما يمتلكه العراق من احتياطي نفطي والمواصفات النفطية العالمية) , والثاني مُتخلف يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني , ففي الوقت الذي يولد فيه الأول معظم الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والإيرادات العامة فإنه لا يستوعب سوى 1 % من حجم القوى العاملة , فضلاً عن عدم وجود علاقة

29- أحمد ابراهيم علي , النفط والمالية العامة وآفاق التنمية في العراق , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , العدد 27 , بغداد , 2012 , ص 23 .
* استخرج من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} * 100$$

وثيقة بين هذين القسمين أي اختفاء الارتباطات الأمامية والخلفية بينهما إلا في حدود توفير الطاقة للقطاع المتخلف وبعض الخدمات الهامشية للقطاع الحديث⁽³⁰⁾.

شكل (1) يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2003 - 2013



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

وبعض الاقتصاديين يقسم الدول إلى ثلاث مجموعات وكما يلي⁽³¹⁾ :

المجموعة الأولى - الدول المنتجة : هي الدول التي ترتفع فيها نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي ولا تمثل العوائد النفطية في هذا الناتج إلا نسبة قليلة , مثل الدول الصناعية المتقدمة والمصدرة للسلع النهائية , وهذه المجموعة لا تشمل العراق .

المجموعة الثانية - الدول شبه الريعية : هي الدول التي تمثل العوائد النفطية فيها نسبة أكبر من مثيلاتها في المجموعة الأولى , حيث تتراوح نسبة مساهمة العوائد النفطية فيها من 10 - 29 % من الناتج المحلي الإجمالي فيها , مثل أغلب البلدان النامية , وهذه لا تشمل العراق أيضاً.

المجموعة الثالثة - الدول الريعية : هي تلك البلدان التي تكون فيها العوائد الريعية الخارجية جزءاً جوهرياً من ناتجها المحلي الإجمالي بحيث تشكل 30 % فأكثر من ذلك الناتج مثل البلدان المصدرة للنفط وتلك التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية , وهذه

³⁰- أحمد جاسم جبار الياسري , مصدر سابق , ص 88 .

³¹-حامد عباس محمد المرزوك , اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية (المملكة العربية السعودية إنموذجاً) , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة , 2008 , ص 66 .

السنة	الأسعار الاسمية للنفط		معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (دينار)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (دولار)
	(2)	(3)		
2003	28.2	29585788.6	-----	-----
2004	36.0	53235358.7	79.94	-----
2005	50.6	73533598.6	38.13	-----
2006	61.0	95587957.8	29.99	-----

المجموعة تشمل وتطبق على العراق أكثر من مائة بالمائة , لأن نسبة مشاركة القطاع النفطي في الناتج المحلي تتجاوز الـ 50 % من الناتج المحلي الإجمالي .

2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: إذا كان الاقتصاد العراقي يتمتع بالتنوع الاقتصادي وإن مساهمات القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كانت مرتفعة , إذن لا بُد أن يتمتع الناتج المحلي الإجمالي العراقي بعلاقة مستقلة عن التغيرات التي تحدث بالأسعار النفطية , لكن لو حصل العكس أي إن الناتج المحلي الإجمالي يتغير مع تغير أسعار النفط , فإن ذلك يُدل على إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد غير متنوع أي إنه اقتصاد تابع لقطاع النفط وتذبذباته , وهذا هو الواضح في الاقتصاد العراقي وكما في الجدول والشكل التاليين :

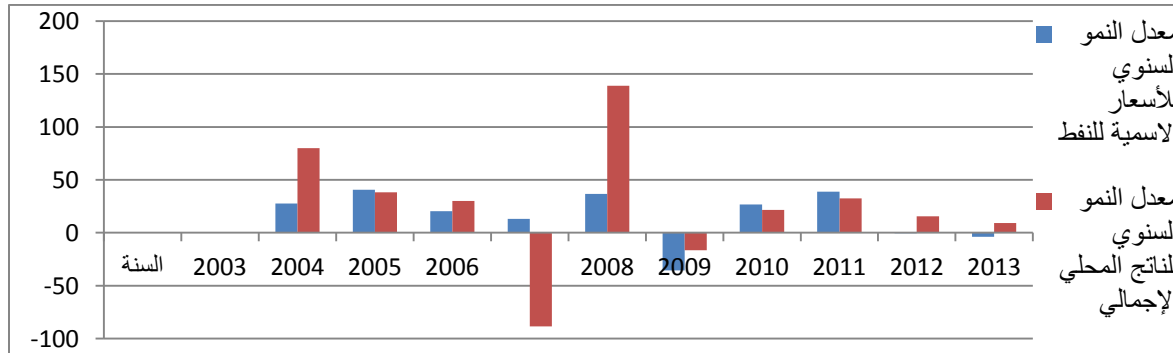
جدول (2) يوضح مدى علاقة الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار النفطية

-88.34	11145581.4	13.28	69.1	2007
1308.86	157026061.6	36.61	94.4	2008
-16.40	131275592.6	-35.38	61.0	2009
21.58	159607123.6	26.89	77.4	2010
32.39	211309950.6	38.89	107.5	2011
15.71	244502646.1	-0.47	107	2012
9.36	267395000.6	-3.74	103	2013

المصدر
الجدول :
من إعداد
الباحث
بالاعتماد
على

- بيانات العمود (1) وللفترة (2003 - 2011) مأخوذة من : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 , ص 380 , علماً إن السعر لسنة 2011 هو سعر تقديري . أما بيانات نفس العمود للسنة 2012 و 2013 مأخوذة من : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013 , موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2013 .
- بيانات العمود (2) و(4) استخرجت من قبل الباحث .
- بيانات العمود (3) مأخوذة من الجدول رقم (1) .

شكل (2) يوضح علاقة الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار النفطية



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ذا علاقة وثيقة مع معدل النمو للأسعار النفطية, فعندما تتغير أسعار النفط وبغض النظر عن الأسباب, فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر سوف يتغير وبنفس الاتجاه, حتى وإن لم ينطبق بشكل تام وكانت هنالك بعض الاتجاهات المتعكسة (الاستثنائية) التي حصلت ما بين عام 2004 و 2005 فقط خلال فترة الدراسة, أي إن معدل النمو السنوي للأسعار النفطية ارتفع من 27.66 % في عام 2004 إلى

40.56 % في عام 2005, في حين إن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي أنخفض من 79.94 % في عام 2004 إلى 38.13 % في عام 2005, أن هذا التعاكس الاستثنائي أو عدم الانطباق بشكل تام يرجع إلى عوامل أخرى سواء كانت سياسية أو أمنية أو غيرها, وهذا ما يعني إن عدم مسايرة الناتج المحلي الإجمالي للأسعار النفطية في بعض الأحيان لا يعني عدم وجود علاقة مترابطة بينهما.

3- نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة :

كلما تزداد الإيرادات النفطية العراقية على الإيرادات الأخرى ((كالضرائب والمساهمات الاجتماعية) الضمان الاجتماعي والصحي والتأمين الإلزامي) والمنح الأخرى (المساعدات الدولية) و الإيرادات الأخرى بضمنها مبيعات سلع وخدمات القطاع العام وبيع الموجودات غير المالية (كآلات والمكائن ووسائل النقل والمباني وغيرها) في الموازنة العامة للعراق كلما دل ذلك عدم اتسام الاقتصاد العراقي بالتنوع الاقتصادي بل اتصافه بالريعية النفطية . ويمكن توضيح هذه النقطة في الجدول التالي :

جدول (3)

يوضح نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة للمدة 2003 - 2013

السنوات	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	نسبة 1 \ 2 %
	(1)	(2)	(3)
2003	1841458	2146346	0.85
2004	32627203	32982739	0.99
2005	39480069	40502890	0.97
2006	46534310	49055545	0.95
2007	51701300	54599451	0.95
2008	75358291	80252182	0.94
2009	48871708	55209353	0.89
2010	59700000	61700000	0.97
2011	76000000	80900000	0.94
2012	116160781	119005000	0.98
2013	109650692	113007000	0.97
المتوسط العام	59811437	62669136	0.95

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

1. بيانات العمود (1) و (2) وللفترة (2003-2009) مأخوذة من : محمد حسين كاظم الجبوري , تحديد حجم الإنفاق العام الأمتل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة 1988 - 2009 , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة , 2012 , ص 97 .
 2. بيانات العمود (1) و(2) ولل سنة 2010 و 2011 مأخوذة من : هناء علي حسين القرشي , دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق , مجلة كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , السنة الخامسة والثلاثون , العدد ثلاثة وتسعون , 2012 , ص 410 .
 3. بيانات العمود (2) ولل سنة 2012 و 2013 مأخوذة من : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013 , موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2013 .
 4. بيانات العمود (1) للعامين 2012 و 2013 فقد تم استخراجها على أساس سعر صرف 1233 دينار بالنسبة لعام 2012 و 1232 دينار بالنسبة لعام 2013, المأخوذ من : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013 , موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2013 .
 5. العمود (3) , والمتوسط العام , استخراج من قبل الباحث .
- نلاحظ من خلال الجدول (3) إن مساهمة الإيرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من مجمل الإيرادات العامة , أي إنها لم تتخضع عن 90 % من مجمل الإيرادات العامة ماعدا عام 2003 و 2009 عندما بلغت 86 % و 89 % على التوالي , وهذا الانخفاض (الذي يعتبر انخفاض نتيجة مقارنته بالعام اللاحق له , وإلا فهي نسبة مرتفعة عند مقارنتها بنسبة مجموع الإيرادات المتبقية والتي تمثل 14 % و 11 % في عام 2003 و 2009 على التوالي أيضاً) يرجع إلى الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 والذي تسبب بانخفاض الإنتاج النفطي ومن ثم تصديره وأخيراً انخفاض إيراداته إلى الموازنة العامة عند مقارنته بالأعوام اللاحقة كما ذكرنا, أما انخفاض عام 2009 يرجع إلى الأزمة المالية العالمية التي تسببت بانخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض إيرادات النفط إلى إيرادات الموازنة العامة عند مقارنتها بالأعوام السابقة أو اللاحقة , وينطبق نفس الكلام على هذا الانخفاض الذي تم ذكره قبل قليل .أما بقية نسب مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في الموازنة العراقية للفترة 2003 - 2013 باستثناء العامين المذكورين اعلاه, فهي تشكل نسبة مرتفعة جداً أي إنها (الإيرادات النفطية) تتراوح ما بين 94 % و 99 % منالإيرادات العامة , وهذا ما يؤشر على زيادة اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية ومن ثم عدم الاهتمام بالإيرادات الأخرى كالفوسفات والكبريت والزيئبق الأحمر وغيرها , التي تعتبر من أنواع الدومين الاستخراجي .

ونتيجة الاعتماد على الإيرادات النفطية من ناحية , وعدم الاهتمام بالإيرادات الأخرى من ناحية أخرى , أدى ذلك إلى تدهور الاقتصاد العراقي بشكل كبير جداً وسقوطه في فخ الأحادية (مصدر دخل واحد) , لان القطاع النفطي يتميز بصفتين الأولى إنه ذو صناعة كثيفة رأس المال ولا يحتاج إلى العمالة إلا بشكل محدود وهذا ما تم ذكره سابقاً , والصفة الثانية , إنه يولد العملات الصعبة والتي هي الأخرى تتميز بصفتين هما النعمة والنقمة , فإذا توفرت المؤهلات اللازمة لإدارة هذه العملات الصعبة بالشكل السليم والصحيح فإن النتيجة هي صفة النعمة والنعيم , وإلا إذا لم تتوفر تلك المؤهلات سوف تتحول تلك العملات إلى صفة النقمة واللعة والفقر والبطالة .إن زيادة دخول العملات الأجنبية نتيجة لتصدير المواد الأولية , تؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية وهذا ما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية لقطاعات الزراعة والصناعة (بالإضافة إلى عدم الاهتمام بها نتيجة الاعتماد على الإيرادات النفطية من ناحية , وعدم توجيه الإيرادات النفطية نحوها - من أجل زيادة قدراتها التنافسية

ومن ثم زيادة صادراتها ومعالجة ميزان المدفوعات وزيادة وعاءها الضريبي وأخيراً زيادة الحصيلة والإيرادات الضريبية - من ناحية أخرى)، ومن ثم فقدان فرص العمل وتزايد البطالة ، إن زيادة اعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية سيؤدي إلى تدهور وضع الزراعة والصناعة، الأمر الذي يعمن في قلب الاقتصاد ، بسبب التقلبات الشديدة في المدخيل المستمدة من قطاع الموارد الطبيعية (32) .

4- نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية: ترتبط اتجاهات التطور في صادرات أي بلد باتجاهات التطور في تركيب اقتصاده القومي ، ارتباطاً وثيقاً ، ومن هنا كانت التغيرات التي طرأت في تركيبة الاقتصاد العراقي بعد اكتشاف النفط و البدء باستخراجه و تصديره تأثيراً مباشراً على الصادرات ، حيث ارتبط الاقتصاد العراقي بالقطاع النفطي و أصبح النفط المحرك و المحور الأساس لمعالم الاقتصاد العراقي من خلال كونه مصدراً مهماً لتوليد الدخل القومي و لتمويل خطط التنمية و نفقات الميزانية العامة (33) . و كان لهذه التغيرات انطباعات مباشرة و مهمة على قطاع التصدير فأصبح النفط يمثل الغالبية العظمى من إجمالي الصادرات و أصبحت الصادرات النفطية هي المحدد الرئيسي لنمو الصادرات الإجمالية بعد تضاؤل دور الصادرات غير النفطية فيها ، ونتيجة عدم توفر بيانات الصادرات النفطية والكلية بشكل متسلسل وبالدينار العراقي سوف نذكرها بالدولار ومن ثم نقسمها على سعر الصرف نحصل على البيانات المطلوبة وبالدينار العراقي كما يلي :

جدول (4)

يوضح نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية للمدة 2003 - 2013

نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية	الصادرات الكلية					السنة
	(مليار دينار)	الصادرات النفطية (مليار دينار)	سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي	الصادرات الكلية (مليار دولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
94.11	15684.37	14759.8	1963	7.990	7.519	2003
96.00	26865.97	25792.2	1453	18.490	17.751	2004
99.79	34881.98	34809.86	1472	23.697	23.648	2005
99.79	45030.28	44935.88	1475	30.448	30.465	2006

32- توماس بالي ، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية : صناديق توزيع العائدات على المواطنين - نموذج مشكلة النفط في العراق ، بحث في كتاب النفط والاستبدال الاقتصادي السياسي للدولة الريفية ، الطبعة الأولى ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2007 ، ص 288

33 - فرحان محمد حسن الذبحاوي ، اتجاهات السياسة المالية في الدول الريفية وضرورات التغيير : العراق أنموذجاً ، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ، 2013 ، ص 110 .

97.49	51247.62	49961.61	1267	40.448	39.433	2007
95.90	76662.38	73516.53	1203	63.726	61.111	2008
98.28	50122.71	49251.58	1182	42.405	41.668	2009
95.77	64754.41	62015.94	1186	54.599	52.290	2010
96.93	102419.5	99275.18	1196	85.635	83.006	2011
99.61	116384.1	115935.3	1233	94.391	94.027	2012
99.41	110560.9	109911.6	1232	89.741	89.214	2013
97.55	63146.75	61833.23	1351.09	50.14	49.10	المتوسط العام

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على

- بيانات العمود (1) و(2) و(3) وللفترة 2003 - 2011 مأخوذة من : حسين حسب الله علوان , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد , 2014, ص 116 و121 . أما بيانات العامين 2012 و2013 للعمود (1) و(2) مأخوذة من : الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية إحصاءات التجارة , التقرير السنوي للصادرات لسنة 2013 , أيار 2013 , ص 6 .
 - بيانات العمود (3) للعامين 2012 و 2013 مأخوذة من : : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013 , صفحة موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2013 .
 - بيانات العمود (4) و(5) و(6) والمتوسط العام , استخرجت من قبل الباحث .
- الجدول أعلاه يوضح مدى اعتماد الصادرات العراقية على الصادرات النفطية التي تتميز عوائدها بالتذبذب والتقلب نتيجة لأسباب داخلية , فعلى سبيل المثال لا الحصر , إن تدهور الأوضاع الأمنية أو انخفاض المستوى التكنولوجي , يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومن ثم التصدير وأخيراً عوائد التصدير , وأسباب خارجية , فعلى سبيل المثال, زيادة الإنتاج العالمي من النفط تؤدي إلى انخفاض الأسعار ومن ثم عوائد التصدير أو انخفاض النمو الاقتصادي العالمي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ومن ثم انخفاض أسعاره وأخيراً انخفاض عوائد التصدير . أن أي تحسن في واقع القطاع النفطي العراقي سوف ينعكس وبشكل واضح على التجارة الخارجية وخصوصاً في جانب الصادرات , لأنه وكما ذكرنا سابقاً إن القطاع النفطي يمثل أكثر من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعني ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية الأخرى على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن المساهمة في زيادة الصادرات إلى الخارج. أن وضوح طغيان الصادرات النفطية على مجموع الصادرات العراقية تشير إلى تدهور إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى , إي عدم وجود منتجات صناعية أو زراعية أو غيرها , ذات قدرة تنافسية , تنافس السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية باستثناء النفط و سلع أخرى محدودة جداً كالتومور مثلاً . فبلغت نسبة الصادرات النفطية 94.11 % من مجموع الصادرات واستمرت بالارتفاع حتى عام 2006 ثم أخذت تتذبذب صادرات النفط ما بين عام 2007 و 2011 فانخفضت

نسبة الصادرات النفطية إلى 97.49 % و 95.90 % من مجموع الصادرات لعام 2007 و 2008 ثم ارتفعت إلى 98.28 % في عام 2009 وانخفضت مرة أخرى إلى 95.77 % عام 2010 ويرجع ذلك التذبذب إلى الأوضاع الأمنية من ناحية وأسعار النفط والازمة المالية العالمية من ناحية أخرى , ثم ارتفعت واستمرت بالارتفاع حتى بلغت 99.41 % من مجموع الصادرات في عام 2013 . أن الصادرات النفطية هي عماد الصادرات العراقية إذ إنها تمثل في المتوسط أكثر 97% من مجموع الصادرات .

5- نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت : تعتبر تقديرات تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات الإحصائية الضرورية والمهمة في الاقتصاد الوطني لكونها تقدم عرضاً تاريخياً للخطة الاستثمارية للبلد وتبين مدى صلاحية وصواب ودقة مسار الخطة الاقتصادية نحو الهدف المرسوم لها , لذا فإن توفر مثل هذه الإحصاءات تعد ضرورية لوضع خطة اقتصادية متكاملة وموضوعية لكونها تعكس حجم وتركيب الطاقات الإنتاجية . فإجمالي رأس المال الثابت يعني مجموع الإضافات السنوية للأصول الثابتة مخصصاً منها الأصول التي تم التخلص منها⁽³⁴⁾ , وبعبارة أخرى إن تكوين رأس المال الثابت يقوم على حقيقة إن المجتمع لا يجند كل طاقته الإنتاجية لخلق سلع الاستهلاك المباشر , بل إنه يحول قسم من تلك الطاقات لصناعة وإنتاج السلع الرأسمالية , وتكوين رأس المال يكون إجمالياً إذا لم يتم طرح الاندثار منه ويكون صافياً إذا تم ذلك .

جدول (5)

يوضح الإسهام النسبي للقطاعات الخاص والعام في تكوين رأس المال الثابت للمدة 2003 - 2013 بالدولار

السنة	القطاع العام (1)	القطاع الخاص (2)	إجمالي تكوين رأس المال (3)	(1) / (3)	(2) / (3)
2003	غ.م	غ.م	غ.م		
2004	2487718.1	370087.9	2857807.0	87.05	12.95
2005	9743477.1	438885.1	10182362.0	95.69	4.31
2006	16013395.4	269550.3	16282945.7	98.34	1.65
2007	33573936.0	258226.0	33832162.0	99.24	0.76
2008	غ.م	غ.م	23240539.1		
2009	12083562.5	1387679	13471241.5	89.70	10.30
2010	24173486.3	2079290	26252776.3	92.08	7.92
2011	35557779.1	1697490	37255269.1	95.44	4.56
2012	33274363.5	4865507	38139870.5	87.24	12.76

34 - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الحسابات القومية , خلاصة التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2012 , شباط 2015 , ص 1 .

15.68	84.32	63618136.8	9977539.6	53640597.2	2013
7.88	92.12	26513311.0	2371583.8	24505368.3	المتوسط العام

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على

1- بيانات العمود (1) و (2) و (3) مأخوذة من : فرحان محمد حسن الذبحاوي , اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التغيير : العراق أنموذجاً , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة , 2013 , ص 96 .

2- البيانات من 2008 - 2013 مأخوذة من : وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية , لسنوات مختلفة .

3- بيانات العمود (4) و (5) والمتوسط العام , استخرجت من قبل الباحث .

4- (غ.م) تعني غير متوفر .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن مساهمة القطاع العام هي المساهمة الأكبر مقارنةً بمساهمة القطاع الخاص , وهذا ما يشير إلى هيمنة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت في حين إن مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت , على رغم الانفتاح الذي حصل ما بعد عام 2003 , إلا إنها كانت محدودة جداً من 2004 وحتى 2007 , ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال 87.05 % بلغت مساهمة القطاع الخاص 12.95 % , أما في عام 2005 بلغت مساهمة الأول 95.69 % في حين بلغت نسبة الثاني 4.31 % وهكذا أخذت بالتذبذب , لكن في نهاية الفترة أخذت مساهمة القطاع الخاص ترتفع نتيجة الدعوات الملحة للإصلاح الاقتصادي لمعالجة الأوضاع الاقتصادية . وفي حقيقة الأمر إن ارتفاع مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت , هو ليس ارتفاع حقيقي , بمعنى خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما هو تعويض وتغطية لآثار الدمار المادي والفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية التي كانت قائمة أصلاً في الفترات السابقة⁽³⁵⁾ , ويعزى سبب هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إلى امتلاك القطاع العام الطاقات الإنتاجية المادية اللازمة لذلك التكوين من ناحية , وضعف إمكانات القطاع الخاص وعدم توفر البيئة المناسبة سواء التشريعية أو الأمنية أو التمويلية أو غيرها من ناحية أخرى .

الاستنتاجات :

لقد توصل الباحث من خلال بحثه إلى العديد من الاستنتاجات وهي : -

- 1- اتضح إن العراق لا يعتمد على النفط فقط بل يعاني من مجموعة من الاختلالات المترابطة فيما بينها وأهمها اختلال الهيكل الإنتاجي واختلال التجارة الخارجية بالإضافة إلى شيوع الفقر و البطالة وتدهور البنى الارتكازية.
- 2- هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي , إذ لم ينخفض متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عن 53 % , في حين إن مجموع القطاعات الأخرى وأهمها الزراعة والصناعة والسياحة

³⁵ - نبيل جعفر عبد الرضا , واقع القطاع الخاص في العراق , الحوار المتمدن , العدد 3676 , 2012 . متاح على الموقع التالي <http://www.ahewar.org>

- لم تتجاوز بمجملها نسبة 47 % , هذا الاختلال يؤدي إلى تحطيم قدرة القطاعات الأخرى على الإنتاج والمنافسة داخلياً وخارجياً في ظل عدم وجود الإدارة الوطنية و الإرادة الحقيقية .
- 3- وجود علاقة ارتباط وثيقة ما بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النفطية , إذ كلما ارتفعت (انخفضت) اسعار النفط المرتبطة بالمتغيرات الخارجية الاقتصادية والسياسية والطبيعية وغيرها , والداخلية المتعلقة بالظروف الامنية والطاقة الانتاجية والبنى التحتية وغيرها , كلما ارتفع (انخفض) نمو الناتج المحلي الإجمالي .
- 4- عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة , إذ اعتمدت إيرادات الموازنة العامة و خلال الفترة المدروسة على إيرادات النفط وبمتوسط لم ينخفض عن 94% في حين إن الإيرادات الأخرى لم ترتفع عن 6 % وهذا ما يعني عدم تنوع الاقتصاد العراقي
- 5- ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية مقارنةً بالصادرات الأخرى , إذ لم تنخفض متوسط نسبة مساهمة الصادرات النفطية عن 97 % من إجمالي الصادرات العراقية , هذا ما يشير إلى ضعف القطاعات الإنتاجية في الإنتاج والمنافسة والتصدير وهذا ما يعكس اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي .
- 6- انخفاض مشاركة القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد العراقي بشكل عام وتكوين رأس المال الثابت بشكل خاص , وذلك بسبب هيمنة القطاع العام في الاقتصاد العراقي وحتى وإن حقق زيادات في تكوين رأس المال الثابت إلا أن هذه الزيادات في حقيقة الأمر هي زيادة تعويضية ما تدمره الحروب وليس إضافة طاقات إنتاجية جديدة .

التوصيات

- 1- وضع الخطط اللازمة والكفيلة بمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وخصوصاً اختلال الهيكل الإنتاجي واختلال هيكل التجارة الخارجية المترابطة فيما بينها , بالإضافة إلى وضع الخطط الكفيلة بمعالجة الفقر والبطالة , من قبل الجهات المعنية وخصوصاً وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي , والسعي إلى تطبيقها على أرض الواقع من خلال التنسيق مع كافة الوزارات والدوائر المعنية .
- 2- تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً الزراعة والصناعة والسياحة , وذلك من خلال إنشاء صندوق سيادي توضع فيه إيرادات النفط ولكن بشكل تدريجي أي تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق العدالة ما بين الأجيال من ناحية وتحقيق التنوع الاقتصادي من ناحية أخرى .
- 3- تفعيل دور الضرائب وذلك من خلال إصلاح الإدارة الضريبية وإدخال الحاسب الآلي وحصر المكلفين وتفعيل الرسوم الكمركية ورسوم الخدمات بشكل عام وفرض الغرامات على المتهربين وغيرها , وذلك من أجل تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة وهذا له آثار إيجابية تتمثل في استقرار الإنفاق العام ومن ثم استقرار الناتج المحلي الإجمالي ونموه وأخيراً عدم ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار النفطية .
- 4- العمل على إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير ما تحتاجه هذه الصناعات من تمويل وتدريب واستشارات وغيرها عن طريق إقامة حاضنات الأعمال التي تؤدي إلى رفع قدرة وكفاءة تلك الصناعات على الإنتاج والمنافسة داخلياً وخارجياً في كافة القطاعات الاقتصادية , وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي .

5- تسهيل الإجراءات التي تجعل القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) يقود حركة النشاط الاقتصادي , وهذا ما يعني القطاع الخاص سوف يقوم بالمزيد من الأبنية السكنية وغير السكنية والإنشاءات والآلات والمعدات والأثاث ووسائل النقل وغيرها , وهذا ما يعني ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت , وأخيراً تحقيق التنويع الاقتصادي .

المصادر

أ- الكتب

- 1- أحمد جاسم جبار الياسري , النفط ومستقبل التنمية في العراق , الطبعة الثالثة , الناشر شركة العارف للمطبوعات , بيروت لبنان , 2010.
- 2- توماس بالي , مكافحة لعنة الموارد الطبيعية : صناديق توزيع العائدات على المواطنين - نموذج مشكلة النفط في العراق , بحث في كتاب النفط والاستعداد الاقتصادي السياسي للدولة الربيعة , الطبعة الأولى , معهد الدراسات الإستراتيجية , بغداد , 2007.
- 3- يوسف عبد الله صايغ , اقتصادات العالم العربي, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1992.
- 4- عبد الجبار عبود الحلفي , الاقتصاد العراقي النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة , الطبعة الأولى , مطبعة البينة , مركز العراق للدراسات الإستراتيجية , العراق , 2008.
- 5- عمر الشهابي وآخرون , الثابت والمتحول 2014 الخليج بين الشقاق المجتمعي وترايط المال والسلطة, مركز الخليج لسياسات التنمية, 2014.
- 6- عبد الحسين العنكبكي , اقتصاد العراق النفطي فوضى تنمية .. خيارات الانطلاق , الطبعة الأولى , الناشر مركز العراق للدراسات , مطبعة الساقى , 2013 .
- 7- قصي عبد الكريم إبراهيم , أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجاً) , منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة- دمشق , 2010.
- 8- مازن حسن الباشا , التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية , الطبعة الأولى , دار الأيام للنشر والتوزيع , عمان - الأردن , 2013.
- 9- مايكل ابدجمان , الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة , ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور , الطبعة الأولى , دار المريخ للنشر , الرياض , 1999 .

ب- الرسائل والأطاريح

- 1- حامد عباس محمد المرزوك , اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الربيعة (المملكة العربية السعودية إنموذجاً) , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة , 2008 .
- 2- حسين حسب الله علوان , تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دولمختارة مع إشارة خاصة للعراق , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد , 2014 .
- 3- رحيقحمتناصر , فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي "دراسة تحليلية" , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد, 2013.

- 4- وليد خليف جبارة , النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات , العراق حالة دراسية للمدة 2003 - 2009 , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية , بغداد , 2011.
- 5- سوزان علي مرزة الطائي , القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء , 2014.
- 6- فرحان محمد حسن الذبحاوي , اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التغيير : العراق أنموذجاً , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة , 2013.
- 7- محمد حسين كاظم الجبوري , تحديد حجم الإنفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة 1988 - 2009 , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة , 2012.
- 8- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري , أثر الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط , 2012 .

ت- المجلات والدوريات

- 1- أحمد ابريهي علي , النفط والمالية العامة وآفاق التنمية في العراق , دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , العدد 27 , بغداد , 2012.
- 2- حسن شناوة مجيد , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة واسط , المجلد الأول , العدد (5) , 2011 , ص 115.
- 3- كامل علاوي كاظم , دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي , منشور , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد الأول , العدد (2) , السنة الأولى , 2005.
- 4- عاطف لافي مرزوك , تطور القطاع النفطي والإدارة الريعية تقييم وحلول , مجلة دراسات اقتصادية , العدد 27 , بغداد , 2012.
- 5- عاطف لافي مرزوك , التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل , مجلة الاقتصادي الخليجي , العدد 24 , 2013.
- 6- هناء علي حسين القريشي , دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق , مجلة كلية الإدارة والاقتصاد , السنة الخامسة والثلاثون , العدد ثلاثة وتسعون , 2012 .

ث- التقارير والوثائق الرسمية والإحصاءات

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 .
- 2- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الحسابات القومية , خلاصة التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2012 , شباط 2015.
- 3- وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) , بغداد , كانون الأول , 2009.

- 4- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية , لسنوات مختلفة.
- 5- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013 .
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية إحصاءات التجارة , التقرير السنوي للصادرات لسنة 2013 .

ج- الانترنت

- 1- شهاب احمد الفضلي , الاقتصاد العراقي والتحولات السياسية على الموقع التالي
<http://www.madarik.org/mag9-10/3.htm>,
- 2- نبيل جعفر عبد الرضا , واقع القطاع الخاص في العراق , الحوار المتمدن , العدد 3676 , 2012 . متاح على
الموقع التالي <http://www.ahewar.org>
- 3- - تيريلانكارل , حوكمة لعة الموارد , منهج مقنن وحللت تعريف لعة أساسيات صناعة النفط , ص 26 , بحث متاح على الموقع التالي
[/http://openoil.net/teachyourselfar](http://openoil.net/teachyourselfar)
- 4- كامال لعضاض , هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية , عوائق أمان تحقيق تنمية مستدامة , مقال منشور على الموقع التالي
[/http://iraqieconomists.net/ar/2013/04/13:](http://iraqieconomists.net/ar/2013/04/13:)